

بعد حرمان مواطنين من وظائفهم.. نشطاء يستذكرون المعتقل "الركن" وتحذيراته من تعديلات قانون الموارد البشرية



رصد خاص - الإمارات 71
تاريخ الخبر: 2022-06-17

جدد رئيس مركز مناصرة معتقلي الإمارات، الناشط "حمد الشامسي"، التذكير بتحذيرات المحامي البارز والمدافع عن حقوق الإنسان، الدكتور محمد الركن، بشأن تعديلات قانون الموارد البشرية والذي مست مؤخراً الأمن الوظيفي للمواطنين الذين حرّموا مؤخراً من وظائفهم بسبب هذه التعديلات.

وقال الشامسي في سلسلة تغريدات على "تويتر"، رداً على ما أثير بمنصات التواصل من حرمان مواطنين من وظائفهم إن "تعديلات على قانون الموارد البشرية الإماراتي مست الأمن الوظيفي للمواطنين"، مشيراً إلى أن من أوائل الذين حذروا من هذه التعديلات وأثرها

على الأمن الوظيفي للمواطن هو الدكتور المعتقل محمد الركن.

في سنة ٢٠١١ صدرت تعديلات على قانون الموارد البشرية الإماراتي مست الأمن الوظيفي للمواطنين ، ومن أوائل الذين حذروا من هذه التعديلات وأثرها على الأمن الوظيفي للمواطن هو الدكتور المعتقل محمد الركن

فما الذي جاء في هذه التعديلات <https://t.co/2XuG83tb5K>

— حمد الشامسي (@June 16, 2022) (Alshamsi789)

ولفت إلى أن "المادة 101 من التعديلات القانون تنص على أن "إعادة الهيكلة" و"عدم تجديد العقد" من الأسباب الكافية لإنهاء خدمة الموظف، ويتم إنهاء خدمات بقرار من سلطة التعيين، وهو ما يعني إذا كان قرار تعيين المواطن من الموارد البشرية فستنتهي خدماته بناء على قرار من الموارد البشرية".

وبشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء حيال ذلك، أجاب الشامسي، أن "المشكلة في مثل هذه القضايا ليست في القضاء لأنه سيحتكم إلى القانون الذي يحمي حق المواطن، لكن المشكلة في القانون ومن كتب هذا القانون" حد قوله.

وأردف الشامسي: "أنه بالرغم من ذلك إذا أنهيت خدماتك بمرسوم، فلا تستطيع حتى الذهاب إلى القضاء بناء على المادة 116 من نفس المرسوم الذي يعطي المراسيم المتعلقة بنهاية الخدمة حصانة قضائية".

وخطب الشامسي من "يتباكون اليوم على ضياع وظيفة بسبب قانون لم يشارك الجميع في كتابته أو انتقاد تعديله"، قائلاً: "غدا سنبكي على وطن سلمنا حتى أمنه القومي وحمائته للمحتل اسرائيلي، وإذا كنت تبحث عن الحل لحماية وظيفتك اليوم ووطنك غدا".

الجدير بالذكر، أن تغريدات الشامسي جاءت بالتزامن مع ما أثير على منصات التواصل الاجتماعي بين المواطنين بشأن استغناء الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة للعديد من المواطنين الموظفين في هذه المؤسسات.

وكانت الكاتبة شيخة المسكري، قد أثارت الجدل حول الموضوع بتغريدة على حسابها بتويتر، كشفت فيها عن قيام، بعض المؤسسات عبر مواردها البشرية بممارسة الظلم ضد المواطنين، مشيرة إلى أن تلك المؤسسات استدعت مجموعة ووضع خيارات مرة أمامهم، بين الاستقالة وستلام شيك ذهبي بقيمة راتب ستة أشهر، أو الانضمام لبرنامج تدريبي لأربعة أشهر ومن ثم البحث عن وظيفة".

ولا زالت بعض المؤسسات عبر مواردها البشرية تمارس الظلم وتتفنن فيه ضد المواطنين

- مجموعة موظفين تم استدعاؤهم ووضع خيارات امامهم:
- 1- قدم استقالتك واستلم شيك ذهبي بقيمة راتب ستة اشهر
 - 2- انضم لبرنامج تدريبي ل4 أشهر وثم لك شهران لتبحث عن وظيفة
 - 3- عاند وسيتم تفنيشك

المهم ما نباك عندنا..

— Sheikha Al Maskari شيخة المسكري (@June 15, 2022) (uaeyah)

وأضافت في أخرى، أن "المؤسف أن المؤسسة ذاتها لديها مشاريع تتطلب هؤلاء الموظفين بهذه المهارات، ولكن للأسف تغيب المحاسبة".

وتعليقاً على ذلك، أكدت صاحبة حساب تدعى "شمس"، على ما ذكرته الكاتبة المسكري، وقالت إن هذه "الممارسات تكون بشكل لفظي عشان ما يملك المواطن دليل ضد تلك المؤسسات، والحكومة تدرك هذا الشيء ولك لا يريدون المواطنين يكتبون في السوشال ميديا لانهم خائفين على كراسيهم ومناصبهم وليس خائفين على الدولة أو المؤسسة وسمعتها".

الكلام صحيح مليون في 100 وللأسف كل هالممارسات تكون بشكل لفظي

علشان ما يملك المواطن دليل ضدهم والكل يعرف والاعلام ساكت وما يبون المواطنين يكتبون في السوشال ميديا لانهم خايفين على كراسيهم ومناصبهم مَب خايفين على الدولة او المؤسسه وسمعتها بس ما يبون شيوخرنا يعرفون شو الي يصير <https://t.co/tcrS4SqSDF>

shamsa (@shamsa) [June 16, 2022](#) —

أما صحاب حساب الهاشمي فكتب قائلاً: "والله اني ذقت من نفس الكاس اختي لا حياه لم تنادي. الله يستر علينا".

والله اني ذقت من نفس الكاس اختي لا حياه لم تنادي. الله يستر علينا

— الهاشمي (@fh8WSCoNpHWYkuF) [June 16, 2022](#)

أما مالك حساب "فهد" فكتب ايضاً بالقول: "مريت بنفس التجربة مرتين للأسف الشديد".

مريت بنفس التجربة مرتين للأسف الشديد <https://t.co/JnRaCT9Er4>

Fahad (@fhd8114) [June 16, 2022](#) —

برق دبي، أكد على ذلك، بالقول "إنه يعرف شخص تم التعامل معه على هذا النحو في هيئة اتحادية مع شاب مواطن ذكي جداً ومتمكن ولديه قوة الحجة والبرهان.. وكان هذا سبب كافي لتفنيشه واستخدموا معه نفس الخيارات حتى في النهاية تم إجباره على توقيع الاستقالة بالإكراه".

هذا الحاصل للأسف في كثير من الهيئات

وياليت لوجود سبب فعلاً يستحق الطرد
واعرف شخصياً من تم التعامل معه هكذا في هيئة اتحادية مع شاب مواطن
ذكي جداً ومتمكن ولديه قوة الحجة والبرهان
وكان هذا سبب كافي لتفنيشه و استخدموا معه نفس الخيارات
فالنهايه تم اجباره على توقيع الاستقالة بالإكراه

— برق دبي (@June 16, 2022) (BarqDubai)

وكتب بو هزاع، "حصل معي من ثلاث سنوات هذا الشيء من شركة شبه حكومية ولين الحين
أبحث عن عمل... الحمد لله على كل حال والله المستعان".

بالضبط الي حصل معاي من ثلاث سنوات من شركة شبه حكوميه ولين الحين
ابحث عن عمل... الحمد لله على كل حال والله المستعان

— بوهزاع (@June 16, 2022) (BuHazaa1977)

والدكتور محمد الركن (60 عاماً)، محامي إماراتي يعمل في مجال حقوق الإنسان، وهو
أستاذ قانون دولي، ولديه ماجستير ودكتوراه في القانون الدستوري من جامعة وارويك
البريطانية، وهو أحد أبرز الموقعين على عريضة الثالث من مارس 2011، واعتقل في 17
يوليو 2012، وفي 2 يوليو حُكم عليه بالسجن 10 سنوات، مع ثلاث سنوات إضافية للمراقبة.



UAE71NEWS